نطاق مسؤولية الأمم المتحدة في العراق بعد 2003

سجد احسان عدنان الحمادى*

DOI:10.15849/ZUJJLS.220730.07

* قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة الزيتونة الاردنية، الاردن.
* للمراسلة: Sjd.aljubori@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2022/04/15.
تاريخ قبـول البحث 2022/06/23.

الملخص

يتمحور البحث حول دور الأمم المتحدة كأهم منظمة عالمية، أُنشئت لوضع حد للحروب والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين،وموقفها ودورها في احتلال العراق عام 2003 ويهدف البحث إلى معرفة كيفية تعامل المنظمة مع المرحلة الانتقالية التي انبثق عنها الدستور الجديد، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي أن دور الأمم المتحدة في إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق كان محدودا جدًا حيث إن قرارات مجلس الأمن الدولي لم توص بإنهاء الوجود الأجنبي في العراق وتعويضه كما أجبرت الأخير على تعويض الكويت،وكان للمنظمة دور أساس عن طريق بعثتها لمساعدة العراق المعروف باسم "يونامي" في بناء النظام السياسي الجديد، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإنهاء آثار النزاعات المسلحة، والإصلاح القانوني بالإضافة إلى مواقفها من تظاهرات تشرين 2019 وانتخابات 2021 التي أثارت انقساما بين الأوساط السياسية والشعبية.

الكلمات الدالة: منظمة الأمم المتحدة، القرار الأممي رقم 1500، بعثة يونامي.

The Scope of Responsibility for the United Nations in Iraq After 2003

Sajad Ihsan Adnan Alhammada*

* **Department of Law, Faculty of Law, Al-Zaytoonah University of Jordan, Jordan.**
* **Crossponding author: Sjd.aljubori@gmail.com**

Received: 15/04/2022.
Accepted: 26/06/2022.

Abstract

The study mainly focuses on the role of the United Nations (UN), as the most significant international organization founded to put a stop to wars and maintain international security and peace, in addition to its position toward the occupation of Iraq in 2003. The study aims to identify UN management during the transitional period which produced a new constitution. The researcher found that the UN's role in ending the occupation was very limited. Where the UN Security Council decisions have failed to recommend terminating foreign presence in Iraq, nor did they force America to indemnify Iraq which was forced to indemnify Kuwait. The UN, through its delegation to help Iraq, known as "Yunami", played an essential role in building a new political system, achieving the national reconciliation, cessation of armed conflicts, and judicial reform, besides its stance toward October 2019 demonstrations and 2021 elections which led to political and public split.

Keywords: The UN Organization, The UN Resolution No. 1500, Yunami.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2022

المقدمة

مع أن السبب الرئيس والمعلن لنشأة منظمة الأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومساهماتها الفعالة في إبعاد شبح الحرب عن العديد من الدول إلا أنها صمتت عن احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 مع عدم اعترافها بشرعية هذه الحرب كما ورد على لسان أمينها العام أنذاك كوفي عنان الذي قال إن هذه الحرب لا تتوافق وميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي هي حرب "غير قانونية" لكنها تعاملت مع سياسة الأمر الواقع ولم تفرض عقوبات على الولايات المتحدة وبريطانيا بعد إثبات عدم وجود أسلحة دمار شامل التي كانت السبب المعلن لشن الحرب على العراق وتدميره، وتسببت الحرب بانهيار مؤسسات العراق الأمنية والخدمية والتعليمية وراح ضحيتها مئات الآلاف من العراقيين, فالأمم المتحدة لم تجبر الولايات المتحدة وبريطانيا على تعويض العراق عن حرب الـ2003 مثلما أجبرت العراق على تعويض الكويت عن اجتياحه للأخيرة عام 1990 وهذا يعني أنّ الأمم المتحدة مضطرة إلى العمل في ظل أجواء النظام الدولي القائم على القطبية الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية حتى إن لم يتناسب ومبادئها وأهدافها القائمة على الحيادية، لكن مع ذلك حاولت الأمم المتحدة تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي وأمام العراق على وجه الخصوص عندما بدأت بمساعدته على تجاوز آثار الحرب عن طريق إنشاء بعثة لمساعدة العراق "يونامي" للمشاركة في بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد، وبالانتباه إلى أهمية دور الأمم المتحدة في العالم ومدى تأثيرها، وبسبب العلاقة المعقدة والحسّاسة التي تربط بينها وبين العراق وبسبب الانهيار الأمني والمؤسساتي والفساد والفوضى الذي ضرب العراق بسبب تداعيات الحرب التي صمت المجتمع الدولي عنها، فقد حاولت الباحثة الغوص في أعماق هذه العلاقة وتدوين الأحداث التاريخية وتفسيرها وتحليلها بطريقة حيادية للخروج بنتائج وتوصيات موضوعية عسى أنْ تكون سببا في تقويم دور الأمم المتحدة، أو على الأقل إعادة النظر بقراراتها وطريقة تعاملها مع الدول خاصة الدول النامية الغارقة في النزاعات والأزمات وضعيفة التمثيل، للتعاطي معها بالتساوي وبغض النظر عن مدى قوتها ونفوذها.

إشكالية الدراسة:

تتمحور مشكلة البحث حول شكل العلاقة التي تربط العراق بالأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بموقفها من احتلال العراق عام 2003 وفي بناء النظام السياسي الجديد ومواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية وصولا إلى دورها وموقفها من انتخابات العراق عام 2021 والتي جرت بمراقبتها.

اسئلة الدراسة:

1_ماهو موقف الأمم المتحدة من احتلال العراق عام 2003 وما الدور الذي لعبته في تلك المرحلة ؟

2_ هل رفضت الأمم المتحدة شرعنة وتقنين حرب الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق ثم تراجعت عن قرارها ؟

3_ لماذا ألزمت الأمم المتحدة العراق بدفع التعويضات للكويت ولم تُلزم الولايات المتحدة وبريطانيا بذلك؟

4_ ما الغاية من إنشاء بعثة يونامي في العراق ؟ وهل سهلت الأخيرة عمل الأمم المتحدة ومبعوثيها في العراق ؟

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2022

5_كيف تعاملت الأمم المتحدة مع المتغيرات الجذرية التي أثرت على مجرى الأحداث السياسية الاجتماعية"داعش الإرهابي2014، تظاهرات تشرين2019، انتخابات2021 التي كانت تحت رقابتها"؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث في محاولة إظهار الدور الذي أدته الأمم المتحدة في العراق منذ عام 2003 إلى غاية أجراء الانتخابات العراقية التي جرت في 2021/10/10، ولأن المنظمة تأسست بهدف منع الحروب والحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتطوير العلاقات الودية بين الدول ولأن العراق عضوٌ مؤسسٌ في هذه المنظمة منذ1945/12/21 وشغل العراق مقعدًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي بين 1957 و1958 و1974–1975، فلذلك تظهر هنا أهمية البحث في موضوع العلاقة التي تربط الأمم المتحدة بالعراق والغوص في تفاصيلها.

أهداف الدراسة:

بما أنّ البحث يتمحور حول مواقف الأمم المتحدة من احتلال العراق عام2003، ثم بناء النظام السياسي العراقي الجديد وصولا الى مواقفها من المتغيرات الأمنية والسياسية والشعبية تكون أهداف البحث :

_ بيان الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في احتلال العراق 2003 وموقفها من ملف التعويضات.

_بيان الهدف من إنشاء بعثة يونامي في العراق.

_تناول مواقف الأمم المتحدة من المرحلة الانتقالية السياسية والمتغيرات الداخلية وأزمة اجتياح داعش الإرهابي للعراق وملف تظاهرات تشرين 2019 وانتخابات 2021.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في تناول مصطلحات الدراسة والمنهج التحليلي من أجل تحليل مواقف وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بموقفها من احتلال العراق عام 2003 والمرحلة التي تلت الحرب.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2022

المبحث الأول

موقف الأمم المتحدة من احتلال العراق 2003

مهدت حرب الخليج الثانية والحصار لاحتلال العراق عام 2003 لأن العراق منذ اجتياحه للكويت عام 1990 واجه قرارات عدة صدرت عن مجلس الأمن الدولي كان من ضمنها قرارات هدفها المعلن نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد تشكلت بموجب هذه القرارات العديد من فرق التفتيش جالت العراق شمالا وجنوبا شرقا وغربا، وقد دمرت كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية العراقية والمعدات والمواد ذات الصلة بدرجات متفاوتة من التعاون والعرقلة العراقية، ولكن التعاون العراقي تضاءل في وقت لاحق وفي عام 1998 أنهى التعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمسؤولة عن مراقبة تدمير أسلحة الدمار الشامل[1]؛ لأن العراق كان يرى أن أهداف هذه المراقبة سياسية أكثر مما هي موضوعية وبعيدة عن صلب القرار الأممي لكن قبيل عودة مفتشي أسلحة الدمار الشامل أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك[2] أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 12/أيلول/2002 أنّ القيام بعمل عسكري ضد العراق سيكون أمرا لايمكن تجنبه ما لم تتخذ الأمم المتحدة خطاً متشددا يجبر العراق على التخلي عن أسلحة الدمار الشامل[3].

وهذا يعني أنّ الولايات المتحدة ستقوم بعمل عسكري ضد العراق إذا لم تساند الأمم المتحدة بقرار يصدر من مجلس الأمن يبرر اللجوء الأمريكي إلى عمل عسكري[4]وعلى الرغم من تقارير المفتشين الأمميين التي أفادت بتعاون العراق معهم بخصوص البحث عن أسلحة الدمار الشامل[5] إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا أصرتا على اللجوء إلى الخطوة العسكرية وهي احتلال العراق مستندتان على ركيزة قانونية واهية وحتى بدون تقديم تعويضات عن خسائر هذه الحرب وهذا ما سنتحدث عنه :

المطلب الأول: الركيزة القانونية لأمريكا لاحتلال العراق

كان قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1441)، لسنة 2002هو الركيزة القانونية الأساسية التي انطلقت منها الولايات المتحدة الأمريكية في غزو العراق، ويعد هذا القرار من أخطر القرارات الدولية في الأزمة العراقية لأنه:

اولا: يتيح للجنة الرصد والتحقق والتفتيش استئناف عملها، ويحدد لها سلطات واسعة تتمثل في تفتيش أي منشأة في أي مكان وفي أي وقت داخل العراق بما فيها القصور الرئاسية.

(1) What Happened to Saddam's Weapons of Mass Destruction? Arms Control Association. September 2003 تمت الزيارة في تاريخ 2021/9/4

(2)الرئيس الأميركي جورج بوش الابن شغل منصب الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة في الفترة من2001 إلى 2009 أطلق حملة"الحرب على الإرهاب"وهي حملة عسكرية دولية شملت أفغانستان والعراق.

(3) جيف سيمونز(2004). استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، ص347.

(4)المصدر السابق، ص347.

(5) What Happened to Saddam's Weapons of Mass Destruction? Arms Control Association. September 2003

ثانيا: يتيح للجنة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية استجواب أي عراقي داخل أو خارج العراق دون حضور مندوب عن الحكومة العراقية فيما يتعلق ببرنامج التسلح العراقي .

ثالثا: يمنح هاتين الجهتين الحق في تأكيد أو نفي امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وقد "نص القرار 1441 على أنّ العراق كان في حالة انتهاك مادي لشروط وقف إطلاق النار المنصوص عليها في القرار (687)، ولم تتعلق انتهاكات العراق بأسلحة الدمار الشامل فحسب بل تتعلق أيضا بالبناء المعروف لأنواع الصواريخ المحظورة وشرائها واستيرادها من الأسلحة المحظورة، واستمرار رفض العراق تعويض الكويت عن أعمال النهب الواسعة التي قامت بها قواته خلال غزو الكويت 1990_1991، وذكرت أيضا أنّ البيانات الكاذبة أو الإغفالات في الإعلانات التي قدمها العراق عمل بهذا القرار، وعدم امتثال العراق في أي وقت والتعاون الكامل في تنفيذه، يشكل انتهاكا ماديا آخر لهذا القرار[1]وعُد هذا القرار فرصة أخيرة للعراق للامتثال بالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، ويحذر القرار العراق بأنه سيواجه عواقب خطيرة إذا لم يمتثل لمقتضياته واستندت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق على قراري مجلس الأمن(1368) /2001و(1373)/2001فقد أجاز القرار (1368)/2001 الذي اتخذ بعد يوم واحد من هجمات 11/أيلول حق الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها كما ورد في نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة[2]ومن المعروف أنّ المادتين(39 و41) من ميثاق الأمم المتحدة تنظمان قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأعمال التهديد والعدوان، حيث تنص المادة (39)[3] على أن "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان....."وتنص المادة 41[4]على أنه "لمجلس الأمن أنْ يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته....." أما كموقف رسمي للأمم المتحدة فقد جاء عبر أمينها العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان الذي أشار إلى أنّ الحرب على العراق لا تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ومن وجهة نظره ومن وجهة نظر ميثاق الأمم المتحدة، كانت "الحرب غير قانونية"[5]، وعلى الرغم من عدم تفويض مجلس الأمن للولايات المتحدة الأمريكية بحربها على العراق إلا أن قرارات مجلس الأمن الدولي خلال العمليات العسكرية الأمريكية في العراق وما بعدها لم تدن الحرب وإنما عالجت الجوانب الإنسانية فقط، لذلك وصف دور الأمم المتحدة خلال فترة احتلال العراق بالسلبي جدا، والمتغاضي عن الجرائم التي ارتُكبت بحق الشعب العراقي وانهيار مؤسسات الدولة[6], وتعتقد الباحثة أن السبب الرئيس وراء الحرب على العراق هو تغيير النظام السياسي الحاكم أما موضوع أسلحة الدمار الشامل فكان الحجة الواهية لتبرير جريمة الحرب لأن إيران على سبيل المثال تعترف أمام العالم أنها بدأت بتصنيع سلاح نووي ولم تتجرأ كل

(1) هانز بليكس شغل منصب مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية من عام1981إلى عام1997، شارك في فريق البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة الذي أرسلته الأمم المتحدة إلى العراق عام2002

(2) المادة 51 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، نشر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة،تمت الزيارة في تاريخ 2021/9/4

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

(3)ميثاق الأمم المتحدة،المادة (39)من الفصل السابع: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

(4)ميثاق الأمم المتحدة،المادة(41)من الفصل السابع: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

(5) MacAskill, Ewen; Borger, Julian (2004-09-16). "Iraq war was illegal and breached UN charter, says Annan". the Guardian

(6) باسل يوسف باجك (2006)، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990_2005) مركز دراسات الوحدة العربية، دراسة توثيقية تحليلية، بيروت مركز، بيروت، ص433

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2022

من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على شن حرب عليها واكتفوا بفرض عقوبات اقتصادية أمام مرأى ومسمع الأمم المتحدة التي من المفترض أن تتعامل مع جميع الدول وفق سياسة واحدة وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة في تعويض العراق

إن التأسيس لحق الضحايا بالتعويض في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، تقرر إما بشكل غير مباشر أو بشكل مباشر. فعلى الرغم من وجود نص صريح في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام1966 يشير إلى حق الضحايا بالتعويض نتيجة لانتهاك حقوقهم المعترف بها في هذه الاتفاقيات، ومع ذلك فإنّ هذه الاتفاقيات أسست لالتزام عام على الدول باحترام حقوق الإنسان وضمان التمتع بها بما في ذلك تبني الإجراءات الضرورية لوضع المعالجات اللازمة لانتهاكات الحقوق المنصوص عليها بهذه الاتفاقيات[1] والإشارة الأوضح لحق الضحايا بالتعويض يمكن أنْ نذكر بهذا الصدد، هو ما ورد في المادة (14) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب التي أشارت إلى التزام الدول الأطراف باعتماد آلية قانونية لضمان إنصاف من يتعرض للتعذيب من خلال تأكيد حقه في الحصول على تعويض عادل ومناسب بما في ذلك إعادة تأهيله بشكل كامل[2].

واستناداً إلى ما ذكر أعلاه فإنّه يوجد في العلاقات الدولية المعاصرة أحقية اللجوء إلى التعويضات لمعالجة المسائل الناتجة عن الصراعات المسلحة أو الحوادث المقصودة أو غير المقصودة التي تؤدي إلى أضرار تصيب الدول أو الشخصيات الدولية، ولذلك تكتسب حالة التعويضات المفروضة على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن الصادرة بعد غزو العراق للكويت أهمية خاصة في هذا الشأن كونها تمثل حالة يمكن الاستدلال بها لأسباب عديدة من بينها:

–أنها ناتجة عن حالة استخدام غير مشروع للقوة واحتلال دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة.

– أنها تمثل سابقة في عمل مجلس الأمن فللمرة الأولى في تاريخ المجلس لا يُقر المجلس مبدأ الالتزام بدفع التعويضات فحسب، بل أنشأ بموجب الفصل السابع من الميثاق آليات محددة للنظر في مطالبات التعويض وحسمها وأنشأ صندوقا للتعويضات يمول من صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية وحرم العراق من حقه في التفاوض واللجوء إلى التسوية المرضية مع الأطراف ذات العلاقة لحسم المطالبات ثنائياً.

– أنها طبقت على العراق الدولة التي تعرضت بعد 13 عاما من غزوها للكويت إلى غزو يعد خرقاً للشرعية الدولية.

(1) International Covenant on Economic، Social and Cultural Rights، 16 December 1966, International Covenant on Economic، Social and Cultural Rights، GA Res. 2200A (XXI)، 3UN Doc A/6316 (1966) 993 UNTS/تمت الزيارة في تاريخ 2021/8/15 https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/ccpr.aspx

(2) اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/39 المؤرخ في 10 كانون الأوّل 1984، دخلت حيز النفاذ 26 حزيران 1987

– إنّ نظام التعويضات المفروض على العراق ما يزال نافذا وحسب المعطيات القائمة يحتاج العراق إلى عقود عديدة قائمة إن لم نقل قروناً لسداد هذه التعويضات إذا لم يتفق العراق والكويت على حل يكون مبنياً على قواعد القانون الدولي ومبادئ العدل والإنصاف وبما يزيل الشعور بالغبن لدى العراق[1]من خلال هذه الحقائق يمكن الوصول إلى تصور كامل لما يمكن أنْ يحصل عليه العراق من جراء احتلاله من الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما احتل العراق الكويت توالت قرارات مجلس الأمن الدولي تباعا في فرض مختلف أشكال العقوبات والقيود على العراق واعتبر مجلس الأمن في قراره (674) عام 1990 بأن العراق مسؤول عن أي خسارة مباشرة تؤدي ضررا مباشرا بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية أو الضرر الواقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروع للكويت، ثم صدر قرار مجلس الأمن المرقم (686)لسنة 1990 الذي اعتبر قبول العراق بدفع التعويضات واحداً من شروط وقف إطلاق النار، تلاه القرار (687) لسنة 1991 الذي طالب فيه الأمين العام للأمم المتحدة تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن إنشاء صندوق لدفع التعويضات وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق كما اقترح المستوى المناسب لمساهمة العراق في الصندوق وقدم الأمين العام تقريره يوم 1991/5/2 (الوثيقة 22559)ووافق عليها مجلس الأمن بقراره المرقم (667) لسنة 1991 ليُصار إلى تأسيس لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة وإنشاء صندوق التعويضات[2]، وفي مذكرة لاحقة مؤرخة في 1991/5/30 أوصى الأمين العام باستقطاع ما لايزيد عن 30% من صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية لتعويض الكويت عما لحق بها من أضرار جراء الغزو آنذاك، وضرورة العودة إلى قرار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت "يونيكوم" التي أنشئت بموجب القرار قرار مجلس الأمن رقم (689)1991([3]) وبسبب استمرار الخلافات بين البلدين حول المنطقة الحدودية منزوعة السلاح مدد مجلس الأمن الدولي تفويض البعثة لمراقبة الحدود المشتركة لفترة نهائية حتى السادس من أكتوبر عام 2003 وفق القرار (1490) الذي اتخذ بالإجماع في 2003/7/3 ([4]), ثم صدر القرار (806)[5] الذي أُعتمد بالإجماع من قبل مجلس الأمن الدولي في 1993/2/5 بعد الإشارة إلى القرارات السابقة وهي "687,689,773 "بالإضافة إلى التقرير الذي قدمه

(1)الجصاني، عبد الواحد (2007)، كيف ومتى يستطيع العراق المطالبة بتعويضات الاحتلال الأمريكي له؟ بيروت، اللجنة العربية لحماية حقوق الإنسان، دمشق، https://achr.eu/old/art512.htm، تاريخ الزيارة، 2021/8/17.

(2) نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم (667)على الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي تمت الزيارة في تاريخ 2021/8/16، https://undocs.org/ar/S/RES/677(1990)

(3) قرار مجلس الأمن الدولي رقم (689)الذي اتخذ بالإجماع في 1991/4/9وتم بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت لرصد المنطقة منزوعة السلاح. نص القرار متوفر على الموقع الرسمي للمنظمة/تمت الزيارة في تاريخ 2022/6/20

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/595/41/IMG/NR059541.pdf?OpenElement

(4) قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1490) الذي اتخذ بالإجماع في 2003/7/3 بشأن الحالة بين العراق والكويت ومدد المجلس تفويض بعثة المراقبة لمراقبة الحدود المشتركة لفترة نهائية في السادس من أكتوبر/2003. نص القرار متوفر على الموقع الرسمي للمنظمة/تمت الزيارة في تاريخ 2022/6/20 https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N03/417/04/PDF/N0341704.pdf?OpenElement

(5) قرار مجلس الأمن الدولي رقم (806) الذي اتخذ بالإجماع في 1993/2/5 الذي وجه باتخاذ التدابير اللازمة للتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، نص القرار متوفر على الموقع الرسمي للمنظمة/تمت الزيارة في تاريخ 2022/6/20

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N93/072/54/PDF/N9307254.pdf?OpenElement

الأمين العام بطرس غالي[1] متصرفا بموجب الفصل السابع[2] من ميثاق الأمم المتحدة وهنا أصبح العراق تحت طائلة هذا الفصل الذي استمر حتى عام 2022 حيث أعلن مجلس الأمن الدولي بموجب القرار (2621)[3] في 2022/2/22 إيفاء العراق بجميع التزاماته الدولية وغلق لجنة وصندوق التعويضات في نهاية العام المذكور، وقد أشادت الأمم المتحدة بتعاون العراق في كافة المجالات لحل الخلافات بينه وبين الكويت خاصة فيما يتعلق بالجهود المبذولة بخصوص مفقودي الحرب وهذا ما ورد في قرار مجلس الأمن رقم (2107)[4] الذي صدر في 2019/2/9

ويتضح مما ذكر أعلاه حول موضوع التعويضات المفروضة على العراق ما يأتي:

_ أنّه ذو طبيعة عقابية ويفتقر إلى مبادئ العدالة والإنصاف ولم يأخذ بالاعتبار العقوبات الشاملة المفروضة على العراق واستقطع بشكل تعسفي 30% من موارد البرنامج الدولي الإنساني (النفط مقابل الغذاء) التي كان يفترض أنْ تخصص جميعها لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً للشعب العراقي الذي كان على حافة المجاعة وانهيار البنى الأساسية الصحية والخدمية بسبب الحصار.

_استند إلى أسس سياسية بحتة حيث إنّ مجلس الأمن هو مؤسسة سياسية تتولى الوظيفة القضائية من بدايتها إلى نهايتها عبر آليات يسيطر عليها المجلس نفسه خلافا للصيغ والممارسات الطبيعية لتسوية النزاعات الدولية وفق القانون الدولي التي تخضع فيها ميكانيكية التعويضات للمفاوضات أو للهيئات التحكيمية أو القضائية (لم يكن هناك توازن في عملية التعويضات وأرهقت الشعب العراقي).

- خرجت قرارات لجنة التعويضات عن مفهوم (الضرر أو الخسارة المباشرة) التي حددها قرار مجلس الأمن المرقم (674) من العام 1990 والقرارات اللاحقة، ووافقت على مطالبات بتعويضات عن أمور لا يمكن إدراجها تحت هذه التسمية ومن ذلك العقود التي كان العراق طرفا فيها ولم يخل بتنفيذها إلا أنّها أصبحت غير ممكنة التنفيذ بسبب فرض الحصار على العراق بل حتى السفن التي كانت متجهة إلى العراق عند فرض الحصار وحولت وجهتها بسببه طالبت بفرض عقوبات وحصلت عليها.

---

(1) بطرس غالي، دبلوماسي مصري والأمين العام للأمم المتحدة للأعوام 1992،1996. متوفر على الموقع الرسمي للمنظمة/تمت الزيارة في تاريخ 2022/6/20.https://www.un.org/sg/ar/content/boutros-boutros-ghali

(2) الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يدور حول ما تتخذه المنظمة الأممية من أعمال في حال تهديد السلم والإخلال به وقوع عدوان على المدنيين في دولة من الدول، متوفر على المواقع الرسمي للأمم المتحدة/تمت الزيارة في تاريخ 2022/6/20
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-7

(3) قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2621) الذي اعتمد بالإجماع في 2022/2/22وأعلن بموجبه انتهاء ولاية لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن الغزو العراقي للكويت في عام 1990 بعد وفاء حكومة العراق بكافة التزاماتها بالتعويض عن نتائج هذا الغزو، نص القرار متوفر على الموقع الرسمي للمنظمة/تمت الزيارة في تاريخ 2022/6/20.

https://news.un.org/ar/story/2022/02/1094702

(4) قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2107)الصادر في تاريخ 2019/2/19 الذي أعرب فيه عن تقديره للجهود المبذولة من قبل الجانبين العراقي والكويتي بخصوص الجهود المبذولة للبحث عن مفقودي الغزو ووجه نداء لتكثيف هذه الجهود

نص القرار متوفر على الموقع الرسمي للمنظمة/تمت الزيارة في تاريخ 2022/6/20. https://news.un.org/ar/tags/qrr-mjls-lmn-2107

_حرمت لجنة التعويضات ممثلي العراق من حضور المرافعات كما حرم العراق من الاطلاع على وثائق وملفات المطالبات ولم يسمح لممثل العراق حضور جلسات لجان المفوضين إلا في حالات نادرة واستثنائية ولفترة قصيرة وبصدد أسئلة محددة.

_وافقت اللجنة في حالات معينة على مبالغ للتعويض تفوق ما هو مذكور في المطالبة، فمثلا طالبت اللجنة الوطنية الكويتية الخاصة بأسرى الحرب والمفقودين بمبلغ 58 مليون دولار, ومنحتها اللجنة 153 مليون دولار أي أكثر من ضعفي المبلغ المطالب به كما فشلت سكرتارية اللجنة في حالات معينة التحقق من المطالبات فقد لاحظت الدول المعينة مثل سريلانكا والهند ويوغسلافيا والبوسنة بأن اللجنة عوضت مطالبين مرتين عن نفس المطالبة في (575) حالة[1]، أما موضوع التعويض عن خسائر العراق جراء احتلاله من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ظل حبرا على ورق ولم يتعدّ حدود النقاشات والمطالبات بين خبراء ومسؤولين عراقيين بخصوص إمكانية حصول العراق على تعويضات جراء الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003.

في حين كانت هناك مطالبات بحق العراق حكومة وأفرادا في المطالبة بالتعويضات من بعض الجهات الحكومية وبعض الناشطين والباحثين القانونيين في الشأن العراقي حيث أكدوا عدم قدرة حكومة العراق على فتح ملف التعويضات في ذلك الوقت[2] وأن الحكومة العراقية غير قادرة على تبني المطالبة بموضوع التعويضات في الوقت الحالي[3]أما الأضرار الاقتصادية التي تكبدها العراق[4]، حيث تم تحديد الخسائر المالية لبعض القطاعات الاقتصادية جراء احتلال العراق، فكان إجمالي خسائر القطاع النفطي 219.3 مليار دولار، أما القطاع الصناعي فكانت خسائره بحدود 52 مليار دولار، وقطاع الزراعة بحدود 46 مليار دولار وخسائر قطاع النقل تقدر بحدود سبعة مليارات وقطاع الكهرباء بحدود 16 مليار دولار، وقطاع التعليم 4.7 مليارات وقطاع الصحة 15.8 مليار دولار، ويضاف إلى ذلك خسائر المؤسسة العسكرية التي بلغت 48 مليار دولار, وتعتقد الباحثة أن سياسة الكيل بمكيالين التي اتبعتها الأمم المتحدة في موضوع عدم إدانة الحرب على العراق عام2003 اتبعتها أيضا في ملف التعويضات حيث فرضت على العراق تعويض الكويت عن غزو الأخيرة عام 1990 بمبالغ مالية هائلة ولكنها لم تفرض على الولايات المتحدة وبريطانيا تعويض العراق على الرغم من الخسائر الفادحة التي ذكرتها أعلاه وهذا يوضح للجميع أن المجتمع الدولي يتعامل مع الدول على حسب قوة ترسانتها العسكرية ومدى نفوذها في مجلس الأمن الدولي.

(1) الجصاني، عبد الواحد، مصدر سابق.
(2) ذكر في ندوة عقدت في العاصمة الأردنية عمان نظمها مركز الخلد للدراسات والأبحاث تحت عنوان "ملف التعويضات العراقية" شارك فيها عدد من الخبراء والمسؤولين، تمت الزيارة في تاريخ 2021/8/15،
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/5/23/
(3) هذا ما أكده صالح المطلك-نائب رئيس الوزراء العراقي الأسبق الذي شارك في الندوة.
(4) هذا ما قدمه الباحث الدكتور ناظم الشمري-أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد- من بحث تناول فيه الأضرار التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بعنوان "النظرة الاقتصادية لملف التعويضات العراقية".

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2022

المبحث الثاني

ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

مع أنّ الأمم المتحدة منظمة دولية والوكالات التابعة لها أيضا كانت تباشر مهامها في العراق قبل عام 2003، إلا أنّ التغيير الكبير الذي حصل بعد الاحتلال استدعى إلى ضرورة أنْ تشكل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التي سميت يونامي[1]لمساندة الأمين العام للأمم المتحدة في أداء مهامه المقررة بموجب القرار 1500الصادر عن مجلس الأمن بعد تأكيد القرارات السابقة خاصة القرار (1483) التي تتضمن أنْ تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في إعادة بناء العراق، وإعادة إنشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم الممثل للشعب وتقديم المساعدة للشعب العراقي بالتنسيق مع السلطة المدنية والحكومة العراقية المؤقتة[2]عن طريق ما يأتي:[3]

–تنسيق المساعدات المقدمة للأغراض الإنسانية وأغراض إعادة البناء من جانب وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية.

– تشجيع العودة الآمنة والمنظمة والطوعية للاجئين والمشردين.

_العمل بصورة مكثفة مع السلطة ومع الشعب والجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية اللازمة للحكم الممثل للشعب، بما في ذلك العمل الجماعي من أجل تيسير العملية التي تفضي إلى قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دوليا.

_ تشجيع عملية إعادة بناء الاقتصاد وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة.

_تعزيز وحماية حقوق الإنسان العراقية.

_تشجيع الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قدرات قوة الشرطة المدنية.

– تشجيع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الإصلاح القانوني والقضائي.

تيسير وإعادة بناء العناصر الرئيسة للهياكل الأساسية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس الأمن قد أصدر عددا من القرارات التي تأسست بموجبها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، والتي سوف نذكر أبرزها وهي، تفسير كل القرارات أو تحليل هذه القرارات، القرار رقم 1500 في 14 /2003/8[4] وقد قرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لمساندة الأمين العام في أداء مهامه وذلك

(1) بعثة يونامي هي بعثة سياسية خاصة تأسست في عام 2003 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1500 بناء على طلب من الحكومة العراقية وقد اضطلعت البعثة بمهامها منذ ذلك الحين وتوسع دورها بشكل كبير في عام 2007 بموجب القرار 1770 ينظر في المواقع الإلكتروني للمنظمة، تمت الزيارة في تاريخ2021/9/15، https://iraq.un.org/ar/132447-ywnamy

(2) تجدر الإشارة إلى أنّ قرار رقم (1483) قد صدر في فترة حكم الحاكم المدني بول بريمر الذي كان يباشر مهامه كحاكم معين من قبل دولة الاحتلال لكن مع مرور الوقت بدأت ملامح حكومة عراقية مؤقتة منتخبة برئاسة إياد علاوي ثم الحكومة الانتقالية برئاسة إبراهيم الجعفري ثم حكومة دائمة منتخبة برئاسة نوري المالكي وبذلك أصبح التعامل بين البعثة والحكومات العراقية المتعاقبة وبطلب منها.

(3) قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483) مصدر سابق.

(4) القرار رقم (1500) في الوثيقة ذات الرقم: 2003(S/ERS/1500

لفترة مبدئية قوامها (12) شهراً، والقرار رقم 1546 في 2004/6/8[1]، وقد تقرر أنْ تقوم البعثة وفقا لما تسمح به الظروف لمساعدة شعب العراق من خلال أداء دور رئيسي في موضوع اختيار مجلس استشاري لتقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، فضلا عن الحكومة العراقية المؤقتة والجمعية الوطنية الانتقالية بشأن صياغة دستور وطني، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وهذا ما سنبحثه في المطلبين اللاحقين.

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في تأسيس المرحلة الانتقالية

يتمثل الدور السياسي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق من خلال توفير المساعدة والمشورة والدعم للحكومة والمؤسسات العراقية فيما يتعلق بالنهوض بحوار سياسي شامل والمصالحة الوطنية ودعم الجهود الرامية إلى تسوية المسائل المتعلقة بالمناطق الداخلية المتنازع عليها والمساعدة في عملية مراجعة المشورة وتيسير الحوار والتعاون الإقليميين بين العراق ودول الجوار ومنذ ذلك الحين تم توسيع الولاية وتمديدها بشكل سنوي[2].

وقامت بعثة يونامي بمساعدة العراق عن طريق الأدوار التي لعبتها في هذه المرحلة وهذا ما سنتحدث عنه:

الفرع الأول: دور بعثة يونامي في كتابة الدستور والمصالحة الوطنية:

أدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دورا في الجوانب السياسية المتعلقة بالدستور والقضايا الخلافية التي ظهرت بين القوى السياسية في تفسير بعض مواده، فضلا عن دور البعثة في حل الخلافات القائمة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان عن جهود المصالحة الوطنية وأهم النشاطات التي عقدت في هذا المجال ويمكن تناولها على النحو الآتي:

أوّلا: الدستور وإشكالية التشريعات الجدلية:

تشمل ولاية البعثة فيما يتعلق بالشؤون الدستورية والتشريعية دعم عملية مراجعة الدستور العراقي ووضع التشريع المنفذ لها وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، ويضم فريق الدعم الدستوري نخبة مؤلفة من سبعة محامين متخصصين عراقيين ودوليين يتخذ من بغداد مركزا له، وله نشاطات منتظمة في أربيل وكركوك في شمال العراق ونشاطات دورية في البصرة في جنوبي العراق، مع الفريق بالكامل مع مكتب الشؤون السياسية والدستورية، إذ يتم القيام بالكثير من الأعمال القانونية في سياق المفاوضات السياسية[3].

ثانيا: حل الخلافات بين الحكومة المركزية وإقليم كوردستان حيث أعطت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الأولوية لمسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها خاصة فيما يتعلق بالمادة 140 في الدستور العراقي[4] وذلك على

(1) القرار رقم (1546) في 2004/6/8 بالوثيقة ذات الرمز: S/ERS/1546 (2004
(2)انظر في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي حول تشكيل بعثة الأمم المتحدة وقرارات التمديد السنوي ومنها القرار الأخير الصادر رقم (2367)لسنة 2017 عن جلسة مجلس الأمن (8003)في 14 /تموز/2017، ص6.
(3) رؤية بعثة الأمم المتحدة للدستور والخلافات الجدلية بعض بنوده، متاح على الموقع الإلكتروني للبعثة

(4) المادة 140 من الدستور العراقي لسنة2005 التي كتبت لحل مشكلة محافظة كركوك وما يسمى المناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والمحافظات المجاورة للإقليم. الدستور متوفر على الموقع الرسمي لرئاسة جمهورية العراق /تمت الزيارة في تاريخ 2022/6/20

https://presidency.iq/info.aspx?jimare=1002#gsc.tab=0

وفق قرار مجلس الأمن (1770) 2007 وتشمل نشاطات البعثة على هذا الصعيد تقديم الدعم لإجراءات بناء الثقة والمشاركة في حوار سياسي ومصالحة وطنية شاملين من أجل تحقيق استقرار العراق ووحدته في المجال السياسي[1].

ثالثا: المصالحة الوطنية تعد المصالحة الوطنية مسألة مشروعة للبلدان التي مرت بحروب داخلية أو انتقلت بالقوة والتغيير العسكري من نظام حكم إلى نظام حكم آخر، وتمثل الغاية الأساس للذهاب إليها للانطلاق في عملية بناء الدولة بإطار مشترك وجماعي سياسي واجتماعي[2].

الفرع الثاني: المهام الإنسانية والخدمية التي قدمتها الأمم المتحدة منذ عام 2014

أدّى اجتياح داعش العراق عام 2014 وسيطرته على ثلث مساحة العراق إلى فرض تحديات ودور جديد ينبغي أنْ تقوم به البعثة وفقا لنصوص ولايتها القانونية المتمثلة بمساعدة الحكومة والشعب العراقي، ولعل من أهم التحديات هي موضوع النزوح والهجرة، وإعادة الخدمات وإعمار للمناطق المحررة لاسيما الأطفال والنساء المتأثرون بالإرهاب وتداعياته، حيث أكدت المنظمة الدولية للهجرة في بيانها[3]أن نداء التمويل الخاص بها لعام 2017 بحاجة إلى (76.3) مليون دولار يخصص منه (38%) أي ما يعادل (28.8) مليون دولار للاستجابة العاجلة لأزمة الموصل بالإضافة إلى التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم بهدف التوصل إلى اتفاقيات تعزز من التعاون في هذا المجال، خصوصا أن العراق لديه شراكات دولية مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة المختلفة، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعمل وفق مشروع إعادة استقرار العراق مع الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات بهدف إصلاح ومعالجة محطات المياه التي تضررت في المحافظات المنكوبة وهي نينوى والأنبار وديالي، بسبب الحرب، حيث قام بإعادة تأهيل محطة القصور لمعالجة المياه في الموصل لتحقيق الفائدة لأكثر من (400) ألف شخص، وإصلاح محطة السعدية في ديالى، وإعادة تأهيل مشروع ماء الأزركية في قضاء الفلوجة في محافظة الأنبار إذ افتتحت مرحلته الأولى بكلفة مليوني دولار لتغطية حاجة (60 %) من سكان الفلوجة، وتعتقد الباحثة أن تحول دور الأمم المتحدة بعد 2003 إلى سياسي خطوة جيدة خصوصا أن النظام السياسي الجديد حديث النشأة ويحتاج إلى المساعدة لكن كان يجب على المنظمة تحمل جزء من فشل الطبقة السياسية الحاكمة التي أوصلت البلد إلى الهلاك وبسبب صراعتها وانهيار المنظومة الأمنية استطاع تنظيم إرهابي خلال أيام من احتلال ثاني أكبر المحافظات العراقية (نينوى) ومن ثم السيطرة على ثلث مساحة العراق.

المطلب الثاني: موقف بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) من تظاهرات تشرين وانتخابات 2021

بعد طي صفحة الحرب على تنظيم داعش الإرهابي وخوض انتخابات عام 2018 التي جاءت بنتائج مشابهة للانتخابات السابقة وبسبب استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والأمني الذي مهد إلى اندلاع تظاهرات تشرين عام 2019 التي تسببت

(1) ينظر وثيقة رقم (1770).
(2) مركز البيان للدراسات والتخطيط: المصالحة الوطنية إلى أين؟(دراسة مقارنة)(2016)، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص6.
(3) نقلا عن بيان المنظمة الدولية للهجرة، ينظر في ذلك الموقع الإلكتروني لمنظمة الهجرة الدولية. تمت الزيارة في تاريخ https://iraq.iom.int/news2021/9/15

باستقالة حكومة عادل عبد المهدي التي دفعت الأطراف السياسية إلى إجراء انتخابات مبكرة في 2021/10/10 وهذا ما سنبحث فيه:

الفرع الأول: موقف الأمم المتحدة من تظاهرات تشرين 2019:

بعد اندلاع تظاهرات تشرين في تشرين الأوّل عام 2019 في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب احتجاجاً على الفساد المستشري في البلد، وسوء الإدارة وارتفاع نسب البطالة وانتشار السلاح المنفلت بيد جماعات خارجة على القانون، ومواجهة هذه التظاهرات بالقوة المفرطة التي أدت الي مقتل مئات المتظاهرين وجرح آلاف منهم واختطاف العشرات وتهديد الناشطين والمدونين والصحافيين، تدخلت الأمم المتحدة عن طريق بعثتها ومجلس الأمن الدولي على خط الأزمة وأصدرت العديد من المواقف والبيانات الرافضة لاستخدام العنف لكن هذه البيانات والمواقف الأممية قوبلت بردود فعل متباينة بين مرحب ورافض لأن التظاهرات شأن عراقي داخلي وهناك من اعتبر دور الأمم المتحدة متمثلة بيونامي بالسلبي الداعم للنظام السياسي على حساب أرواح الشباب المتظاهر...

حيث كانت هناك مواقف وبيانات عديدة لبعثة يونامي حول تظاهرات تشرين عام 2019 تحدثت فيها عن الانتهاكات التي مورست بحق المتظاهرين والناشطين والصحافيين في تلك الفترة ومن أبرز هذه البيانات:

تقرير يونامي الصادر في تشرين الأوّل /أكتوبر 2019:

يشير تقرير خاص أعدّه مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى حدوث انتهاكات جديّة لحقوق الإنسان خلال المظاهرات التي شهدها العراق بين الأوّل والتاسع من تشرين أوّل/أكتوبر 2019. ويشمل التقرير توصيات يحض فيها السلطات العراقية على اتخاذ خطوات إضافية لضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق[1]، إحاطة حول التقرير اعتبرت أنّ العراق قطع شوطا كبيرا ومن المهم عدم تقويض تلك الإنجازات العديدة، وخلق مناخ من الإرهاب والترويع لا يليق بإمكانات العراق كمجتمع ديمقراطي[2].

بالإضافة إلى التقارير التي قدمتها المبعوثة الأممية إلى مجلس الأمن الدولي، وتضمّن التقرير تفاصيل التطورات الأمنية والسياسية الأخيرة حيث تحدثت عن مشاعر الإحباط من ضعف الآفاق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمامها، وعن آمالها الكبيرة في تحقيق غدٍ أفضل، بعيداً عن الفساد والمصالح الحزبية وبعيداً عن التدخلات الأجنبية.

الفرع الثاني: الرقابة الأممية للانتخابات العراقية 10/10 /2021:

بعد أزمة التظاهرات التي تحدثنا عنها في الفرع الثالث اضطرت الجهات الحكومية والأطراف السياسية إلى الاستجابة لمطالب المتظاهرين التي من ضمنها إجراء انتخابات مبكرة نزيهة وشفافة وبمراقبة من الأمم المتحدة التي أدت رقابتها على الانتخابات إلى إحداث انقسامات بين الأحزاب المشاركة فيها بين مرحب ومعارض للرقابة بحجة

(1) جنين بلاسخارت، وزيرة ونائبة سابقة في هولندا وأسند الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش منصب رئاسة البعثة الأممية في العراق في أواخر شهر أغسطس/آب 2018.
(2) بيان الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، نقلا عن الموقع الإلكتروني لبعثة يونامي تمت الزيارة في 2021/10/1، https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042281

انتهاك السيادة العراقية[1]لكن على الرغم من كل ذلك جرت الانتخابات في موعدها المقرر ورحبت الأمم المتحدة بنتائجها وأشادت بنزاهتها عن طريق بيانات مجلس الأمن الدولي وبعثة يونامي، حيث أثنى أعضاء مجلس الأمن على مفوضية الانتخابات لإجرائها انتخابات سليمة من الناحية الفنية وحكومة العراق لتحضيراتها للانتخابات ولمنع العنف في يوم الانتخابات فقد أعرب أعضاء مجلس الأمن الدولي عن "أسفهم واستيائهم للتهديدات الأخيرة بالعنف ضد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إلى جانب آخرين".

وجدد أعضاء مجلس الأمن التأكيد على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لجميع الأطراف بالتحلي بالصبر والاحترام للجدول الزمني الانتخابي وشدد البيان على أنّ أي نزاعات انتخابية قد تنشأ يجب أنْ تحل بالطرق السلمية والقانونية، مضيفا أنّ أعضاء المجلس عبروا عن تطلعهم "لتشكيل حكومة شاملة تعكس إرادة الشعب العراقي ومطالبه بترسيخ الديمقراطية[2], لكن إلى حد الانتهاء من كتابة البحث لم تتمكن الأحزاب الفائزة في الانتخابات على الرغم من مرور ثمانية أشهر من تشكيل حكومة جديدة بسبب الصراعات والخلافات المستمرة بينها ونتائج الانتخابات التي لم تكن مرضية لأحزاب متنفذة التي شككت بنزاهة نتائج الانتخابات وطالبت بإلغائها وإجراء انتخابات جديدة، وتعتقد الباحثة أن موقف الأمم المتحدة من انتفاضة تشرين كان سلبيا ولا يرقى إلى حجم التحدي الذي كان يمر به العراق فالاكتفاء بالتنديد وإصدار البيانات الرافضة للعنف والاغتيالات لا يكفي وكان على المنظمة محاسبة كل المتسببين بإراقة الدماء وفرض عقوبات عليهم لكن موقفها من الانتخابات الأخيرة التي جرت في 2021/10/10 الذي رحبت فيه بنتائج الانتخابات التي وصفتها بالشفافة كان جيدا لأن الأمم المتحدة أصبحت مدركة أن البلد أصبح على حافة الهاوية ويحتاج إلى تغيير شامل في كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة

في ختام هذا البحث فقد تبين أنّ الأمم المتحدة لعبت وما زالت تؤدي دورا محوريا سواء كان بالإيجاب أو بالسلب في تقرير مصير الشعوب وخاصة في دول العالم الثالث فقد لعبت في فترة احتلال العراق عام 2003 دورا وصف بالسلبي بعد صمتها إزاء هذا الاحتلال غير المبرر لكن سرعان ما تغير دور الأمم المتحدة في العراق وتحول إلى سياسي بحت من خلال الدخول في حوارات مع الأطراف السياسية التي حكمت العراق بعد ال2003 من أجل تأسيس النظام السياسي الجديد وكتابة الدستور وإجراء مصالحة وطنية بين الأطراف السياسية لكن باءت كل محاولات الأمم المتحدة بالتودد إلى الشعب العراقي بالفشل بسبب المواقف السلبية التي ذكرناها أعلاه، وبعد اجتياح تنظيم داعش الإرهابي العراق ودخوله بأزمة اقتصادية كبيرة ساعدت الأمم المتحدة الحكومة العراقية ماليا وقدمت مساعدات للنازحين، ولم يدم هذا الدور الإيجابي طويلا فقد تزعزعت ثقة الشارع العراقي بها من جديد بعد انطلاق ثورة تشرين عام 2019 التي استخدمت فيها شتى أنواع العنف بحق المتظاهرين واستشهد فيها أكثر من 600 متظاهر وجرح عشرات آلاف فاعتبر المتظاهرون موقف الأمم المتحدة سلبيا جدا لأنها وقفت متفرجة أمام

(1) لقاء رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، متوفر على يوتيوب، تمت الزيارة في تاريخ https://www.youtube.com/watch?v=0pSB0L8IVCw2021/10/17
(2) بيان صحفي لمجلس الأمن الدولي، تمت الزيارة في تاريخ 2021/10/17، https://twitter.com/UNIraq/status/1451651932754432005/photo/1

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2022

عمليات القمع التي مورست ضدهم، على الرغم من بيانات مجلس الأمن الدولي وبعثة يونامي في العراق الرافضة لاستخدام العنف إلا أنّ الشباب المنتفض ما زال يعتقد أنّها وقفت إلى جانب النظام السياسي على حساب حقوقه وأحلامه وعلى الرغم من دعم النظام السياسي القائم في العراق لكن سرعان ما انقلبت أطراف متنفذة في النظام السياسي القائم، على الأمم المتحدة وبعثتها في العراق لمجرد أنّها خسرت في انتخابات 2021 التي دعمتها وراقبت تنفيذها ورحبت بنتائجها، حيث اتهمت هذه الأطراف الأمم المتحدة بتزوير الانتخابات لصالح جهات خارجية على الرغم من النفي المتكرر من قبل الأمم المتحدة؛ لهذه الاتهامات لكن المحكمة الاتحادية العليا قطعت الشك باليقين وصادقت على نتائج الانتخابات وردّت دعوى إلغاء نتائج الانتخابات[1] التي قُدّمت من بعض الأحزاب السياسية.

أولا: النتائج

خَلُصت الدراسة إلى عدد من النتائج على نحو التالي:

- العلاقة التي تربط بين الأمم المتحدة والعراق كانت متطورة لكن الخلافات بين الأنظمة السياسية التي حكمت العراق والأمم المتحدة أسهمت إسهاما كبيرا في تعقيدها وأدت إلى تأثر الدعم المقدم من الأمم المتحدة للبلد.
- على الرغم من عدم تفويض مجلس الأمن الدولي الولايات المتحدة الأمريكية بحربها على العراق عام 2003 إلا أنّ موقفها كان سلبيا في التعامل مع الملف من خلال التغاضي عن الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب العراقي على الرغم مما قاله الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عن هذه الحرب بأنها غير قانونية.
- يظهر التناقض جليا في طريقة التعاطي والتعامل في ملف التعويضات عن الحروب حيث ألزمت الأمم المتحدة العراق بدفع 52 مليار دولار لتعويض الدمار الذي تسبب به غزو العراق للكويت عام 1990 لكن لم تُلزم الولايات المتحدة وبريطانيا بتعويض العراق عن الخسائر الكارثية التي تسبب بها احتلال الدولتين للعراق عام 2003.
- بعد مرحلة الاحتلال والشروع ببناء النظام السياسي الجديد تحوّل دور الأمم المتحدة إلى سياسي وإنساني، ويتضح ذلك من خلال تشكيل بعثة يونامي التي تركزت مهامها على توفير الإغاثة الإنسانية وإعادة بناء العراق وإعادة إنشاء مؤسسات وطنية وتقريب وجهات النظر بين الأطراف السياسية الحاكمة لكن على أرض الواقع الوضع الاقتصادي ازداد سوءا ومؤسسات الدولة لم تُبن بشكل صحيح والخلافات والصراعات بين الأطراف السياسية تعمقت، وهذا يعني أن جهود البعثة لم تنجح بالشكل المطلوب والمرجو.
- كانت الأمم المتحدة حريصة على مساعدة العراق من أجل تجاوز أزمة سيطرة داعش الإرهابي على ثلث مساحة العراق والتبعات المأساوية لهذه السيطرة من خلال إصدارها قرارات أممية صارمة تحجم نفوذ التنظيم ماليا وملاحقة عناصره دوليا وتقديم المساعدات اللازمة للعراق.

(1) هذا ما ورد على الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا في العراق، تاريخ الزيارة، 2021/12/27، https://www.iraqfsc.iq/news.4767/

- نظرة غالبية الشعب العراقي وخاصة في فترة تظاهرات تشرين عام 2019 تجاه الأمم المتحدة كانت سلبية بسبب مواقفها التي كانوا يعتقدون أنّها وقفت فيها إلى جانب النظام السياسي على حساب مصالح العراق.
- دعمت الأمم المتحدة الانتخابات العراقية التي جرت في 10/10 /2021 ورحبت بنتائجها على الرغم من اعتراض كتل وأحزاب سياسية على النتائج واتهام الأمم المتحدة وبعثة يونامي بالتزوير إلا أن إصرار الأمم المتحدة على الاعتراف بالنتائج ورفض الاتهامات يعني أنّ الأمم المتحدة تعي جيدا خطورة الوضع والانسداد السياسي الذي يعيشه العراق خاصة بعد تظاهرات تشرين 2019 وتحاول إخراج البلد من هذه الأزمات ووضع خارطة طريق تسير به إلى بر الأمان.

ثانيا: التوصيات

- تتمنى الباحثة تحقيق العدالة عن طريق تطبيق القرارات الأممية على جميع الدول الأعضاء بغض النظر عن مدى قوتها ونفوذها وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وعدم الرضوخ لضغوطاتها لأن الرضوخ يعني عدم تحقيق الهدف الرئيس الذي تأسست من أجله وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
- تتمنى الباحثة من الأمم المتحدة ضرورة التعاون مع الشعب العراقي بشكل مباشر بغض النظر عن الأنظمة السياسية الحاكمة والابتعاد عن لغة العقاب الجماعي كما جرى عندما فرضت الحصار الاقتصادي على العراق عام 1991 لأن دور الأمم المتحدة مرتبط بالأساس بالشعوب التي تحاول حمايتها من شبح الحروب والمجاعات.
- تتمنى الباحثة تعويض العراق عن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا له أسوة بقرارها الذي قضى بتعويض الكويت عن غزو عام 1990 لأن المنطلق الذي استندت عليه الأمم المتحدة وهو الخسائر الناجمة عن هذا الغزو، ينطبق على العراق الذي انهارت مؤسساته المدنية والعسكرية والخسائر المهولة في الأموال والأرواح بسبب هذا الاحتلال.
- تتمنى الباحثة من الأمم المتحدة التعامل بحزم واتخاذ قرارات صارمة بحق المسؤولين عن تدمير اقتصاد البلد وسرقة أموال البلد وإشعال الحرب الطائفية وفرض عقوبات عليهم لأن العراق وقع عام 2004 على اتفاقية الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد على النطاق الدولي وهي أول صك مكافحة فساد دولي ملزم قانونا لذلك من الناحية القانونية من واجب الأمم المتحدة التحرك على هذا الملف وعدم الخضوع للضغوطات السياسية والتركيز بالمرحلة المقبلة على معالجة الأزمات الاقتصادية التي يعيشها العراق.

- تتمنى الباحثة تطبيق روح القانون الدولي والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة القائمة على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لكن بما يضمن الحفاظ على سيادة الدول وعدم التجاوز عليها لأنه وفق ميثاق الأمم المتحدة لا يحق لأي دولة التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لأي سبب كان في الشؤون الداخلية والخارجية لأي دولة أخرى.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2022

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– الكتب:

- الراوي، حميد (2019) الأمم المتحدة بين الإصلاح وتدني المسؤولية القانونية والأخلاقية، ناشرون وموزعون، عمّان
- الراوي، حميد (2019) العدوان الأميركي على العراق وموقف المنظمات الدولية، ناشرون وموزعون، عمّان
- أمين، نشأت عزت(2013)مسؤولية الأمم المتحدة عن احتلال العراق والآثار المترتبة عليه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- بجك، باسل يوسف (2006) العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990–2005 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- سبونيك، هانز(2005) "تشريح العراق... عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- سيمونز، جيف(2004)استهداف العراق:العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

ثانياً– الرسائل الجامعية:

- الجبوري، خلف رمضان محمد (2009) بحث محكم، الشرعية الدولية والموقف من احتلال العراق، مجلة الرافدين للحقوق، نينوى
- السرحان، حسين أحمد(2016) التسوية الوطنية في العراق ضرورة وطنية أم ضرورة سياسية؟.مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق
- مركز البيان للدراسات والتخطيط (2016)المصالحة الوطنية إلى أين؟ (دراسة مقارنة)، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات، بغداد

ثالثاً– المجلات:

- مجلة رسالة البعثة (2016)المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

رابعاً– الاتفاقيات الدولية والقوانين:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب سنة 1984
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- دستور جمهورية العراق لسنة2005

خامساً– قرارات مجلس الأمن الدولي:

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (667)لسنة1990
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (674)لسنة1990
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (686)لسنة1990
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (687)لسنة1991

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2022

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (689)لسنة 1991
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم(806)لسنة 1993
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1368)لسنة2001
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1373)لسنة2001
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1441)لسنة2002
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483)لسنة2003
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1500)لسنة2003
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1490)لسنة 2003
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1546)لسنة2004
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1770)لسنة 2007
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2367)لسنة 2017
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم(2107)لسنة2019
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2576)لسنة 2021
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم(2621)لسنة 2022

سادساً- المراجع الأجنبية:

- MacAskill, Ewen; Borger, Julian (2004-09-16). "Iraq war was illegal and breached UN charter, says Annan". the Guardian What Happened to Saddam's Weapons of Mass Destruction?- Arms Control Association. September 2003

سابعاً- المراجع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي للأمم المتحدة (وقائع الأمم المتحدة):
https://www.un.org/ar/chronicle/article/20384
- الجصاني، عبد الواحد (2008) كيف ومتى يستطيع العراق المطالبة بتعويضات الاحتلال الأمريكي له؟ اللجنة العربية لحماية حقوق الإنسان، بيروت، https://achr.eu/old/art512.htm
- الموقع الرسمي لقناة الحزيرة: https://www.aljazeera.net/
- المنظمة الدولية للهجرة: https://iraq.iom.int/news
- الموقع الرسمي لبعثة يونامي في العراق: www.uniraq.org
- الموقع الرسمي لبعثة يونامي في العراق على تويتر
https://twitter.com/UNIraq/status/1451651932754432005/photo/1
- لقاء رئيس وزراء العراقي الأسبق نوري المالكي على اليوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=rVdOdY5YQGI
- الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا في العراق: https://www.iraqfsc.iq/news.4767/